ابعـاد الـدور الإقلـيمي الـتركي فـي الـشرق الاوسـط

Dimensions of the Turkish regional role in the Middle East

المدرس مساعد صبا رشيد جبير الحيالي

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

قسم السياسة الدولية

Assistant teacher: Saba Rashid Jubair Al-hiealy

Al-Nahrain University/College of Political Sciences

Department of International Politics

الملخص:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة منذ العام 2002م، مرت سياسة تركيا بمرحلة انتقالية عميقة، وكان لها دور كبير في نشاط تركيا في الشرق الأوسط، اذ تعيد تركيا اكتشاف الشرق الأوسط بعد أن تجاهلتها الحكومة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود من الزمن. عادت تركيا بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد غياب طويل، من خلال سياسة إقليمية متوازنة وناشئة وضعت بلادها في قلب الأحداث، بعد أن تمكنت تركيا من ان تكون من "القوى الاقليمية" في المنطقة، حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط وقضاياه، خاصة منذ وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا.

وفي عام 2002 حرص قادة الحكومة الجديدة على التأكيد على تبني رؤية جديدة لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية كدولة مركزية في مختلف القضايا التي تنتمي إليها والنجاح في الوصول الى الشرق الأوسط. عن طريق تزايد حضور ونشاط الدور التركي في كثير من القضايا المحورية في الشرق الأوسط وإن التركيز على دور تركيا

الإقليمي في الشرق الأوسط ليس بالأمر غير المعتاد، فهي دولة شرق أوسطية، ومن الصعب تجاهل المنطقة، ولكن الجديد هو المدى الذي وصلت إليه تركيا، وخاصة اصبحت تلعب دورا كبيرا في مختلف العلاقات مع دول الجوار، وهذا لا يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والأمنية، بل يتعدى ذلك إلى الجوانب السياسية أيضا، خاصة أن تركيا تحتل موقعا استراتيجياً مهماً.

الكلمات الافتتاحية: تركيا، دور اقليمي، الشرق الاوسط ، علاقات دولية

Abstract

Turkey's foreign policy has attracted much attention recently, whether on level of the European Union or the Middle East or the United States. Indeed, It has passed in deep transition, having a significant impact on the degree and quality of activity of Turkey in the Middle East.

Turkey re-discovers the Middle East after being ignored by the secular Turkish establishment loyal to the West for decades . Turkey came back strongly to the equations of the Middle East after a long absence, through a balanced regional and emerging policy put its country at the center of events, after it has booked to Turkey the status of "regional reference" in the region, where recent years have seen a growing interest in Turkey's role in the Middle East and its issues, especially since the arrival of the" AKP " to power in Turkey

In 2002 Leaders of the new government was keen to emphasize the adoption of a new vision of the policy of Turkey and its external relationship as a centralized state in the various departments to which it belong and success in the Middle East departments. It is accompanied by the increased presence and activity of the Turkish role in many of the central issues in the Middle East

The emphasis on Turkey's regional role in the Middle East is not unusual, it is a Middle Eastern Country, it is difficult to ignore the region, but new is the extent to which

it rushed which is certainly not confined to economic and security aspects, but beyond that also to the political aspects ,especially that Turkey occupies a sensitive strategic status .

المقدمة:

كان للأحداث والتطورات السياسية التي شهدها العالم عقب أحداث الحادي عشر من ايلول2001 وما نتج عنها من تغيرات في مشهد التفاعلات الدولية والإقليمية، قد جعل الحكومة التركية التي تشكلت بقيادة حزب العدالة والتنمية في عام 2002 تجد نفسها امام تحديات حقيقية وامام اختبار حقيقي لموقعها في المنطقة، خصوصاً بعد ما تعرضت إلى تغيرات على مستوى الأنظمة السياسية وما حدث من

احتلال العراق بعد العام 2003 وهذا كله خلق واقعاً جديداً على حدود تركيا الجنوبية الشرقية المتمثل في احياء حلم الأقلية الكردية في تأسيس دولة كردية في شمال العراق ، وعقب ذلك شهدت المنطقة أحداث (الربيع العربي) او الحراك العربي وخاصة في سوريا والذي كان له تأثير مباشر على السياسية الخارجية التركية تجاه المنطقة على اعتبار ان سوريا بوابه تركيا في الشرق الأوسط، وكذلك أهمية العراق بالنسبة لتركيا لقد اعادت تركيا النظر في سياستها الخارجية ونمط تفاعلاتها الاقليمية والدولية وخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرضت لها في منتصف تموز/2016 ، فقد سعت تركيا إلى تدوير زوايا علاقاتها الخارجية بعدد من المحركات المركزية التي ارتبطت البعض منها بالساحة المحلية والبعض الاخر تعلق بانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية، وسعت تركيا لتكون شريكاً استراتيجياً لدول المنطقة لما لديها من مقومات وقدرات عسكرية واقتصادية ونفوذ سياسي ، والمقصود بالشريك الاستراتيجي هو الذي يمتلك قدرات تتشابه مع الدول الساعية الى التوافق معه في التوجهات السياسية.

أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من مجموع من المنطلقات أولاً تحديد ابعاد التوجه التركي نحو منطقة الشرق الأوسط وثانياً ما نتج عن هذه الابعاد من تغيير في مكانة تركيا الإقليمية والدولية.

اشكالية البحث: تحاول دراسة البحث في الإشكالية الاتية ان سياسة تركيا بعد عام 2002 اختلفت مع وصول حزب العدالة والتنمية وسعى هذا الحزب الى توسيع ابعاد النفوذ الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بالأهمية الاستراتيجية ومن هذه الإشكالية تتفرع مجموعه من التساؤلات والتي أهمها:

1. ما البعد السياسي التركي إزاء منطقة الشرق الأوسط

2. ما البعد العسكري والأمني التركي إزاء منطقة الشرق الأوسط
3. ما البعد الاقتصادي التركي إزاء منطقة الشرق الأوسط

فرضية البحث: تحاول الدراسة اثبات فرضية مفادها (ان سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط اخذت بمحنى التغيير في عديد من الملفات واهمها توجهات تركيا السياسية والاقتصادية والأمنية لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية التي جعلت من الدول الإقليمية والدولية تلعب دوراً محورياً في المنطقة).

منهجية للبحث: سنحاول تتبع وفهم العلاقات بين تركيا ودول المنطقة من خلال **المنهج الواقعي** البنيوي وما يتضمنه من ابعاد مختلفة للعلاقات وللتوجهات التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط ، وسيتَم توظيف **المنهج التاريخي** للوقوف على الاحداث التي تزامنت وغيرت من الأدراك التركي نحو المنطقة بعد ما كانت توجهاتها نحو الغرب وربما كانت هي السبب في تغيير توجهاتها وابعادها في المنطقة، **والمنهج الوصفي** لوصف هذه الابعاد وتحليلها ومعرفه المتغيرات التي صاحبت في تطورها .

هيكلية البحث: تضمن البحث محاور ثلاثة، المحور الأول: البعد السياسي للدور الإقليمي التركي في الشرق الاوسط، والمحور الثاني: البعد الأمني والعسكري للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، المحور الثالث: البعد الاقتصادي للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط.

المحور الاول: البعد السياسي للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

بين عشرينيات القرن العشرين أي منذ أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩٢٢ وحتى التسعينيات، تركز اهتمام السياسة الخارجية التركية في البداية على تأمين الجمهورية الجديدة والتي أسسها (مصطفي كمال أتاتورك) في عام 1923، وحماية تماسكها الإقليمي إزاء تكالب القوى الأوروبية الكبرى "بريطانيا وفرنسا وروسيا وتدخلات الدول الصغيرة في البلقان، بعدها تطورت أهداف تركيا لتصبح تحقيق الدمج السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري في المنظومة الغربية التي قادتها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بريطانيا ومعها فرنسا وانتقلت قيادتها بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومن اجل التقرب من الغرب، انضمت تركيا إلى حلف الناتو في ١٩٥٢م، وعقدت شراكات اقتصادية وتجارية متتالية مع أوروبا والولايات المتحدة وتبنت لحضورها الجيواستراتيجى في الشرق الأوسط سياسات مناهضة للاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه، وخلال الحرب الباردة وصراعاتها المتكررة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق والتي شهد الشرق الأوسط بعضا منها، ارتكزت سياسة أنقرة تجاه جوارها العربي ، والتنسيق الكامل مع الغرب كثمن تدفعه تركيا مقابل مد مظلة الحماية الغربية إلى أراضيها عبر عضوية (حلف الناتو) ومساعدتها على مواجهة تهديدات أمنها التي أحدثها التوسع السوفيتي في منطقة تحالفت بها دول الجوار المباشر لأنقرة كالعراق وسوريا مع موسكو واقتربت منها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً دول إقليمية كمصر، وتطورت خلال الحرب الباردة عقيدة شرق أوسطية لتركيا جوهرها التنسيق مع غير العرب وساعد على ذلك اندراج إسرائيل وإيران آنذاك وحتى ثورتها الإسلامية في سنة ١٩٧٩ في المعسكر الغربي وحضور صراعات الوجود والحدود بين العرب وغير العرب ممثلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي والصراعات الممتدة بين إيران

والعراق وبين تركيا والعراق وسوريا إيديولوجيا، قدمت "الكمالية" (نسبة إلى مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك) بربطها بين التحالف مع الغرب وبين آمال تركيا في التقدم الاقتصادي ودفع علمانية الدولة والمجتمع إلى الأمام الغطاء الفكري والسياسي لخليط الابتعاد والعداء تجاه العرب".

وقد ساعدت الاحداث الدولية المتمثلة بحرب الخليج الثانية عام 1991 وتفكك الاتحاد السوفيتي في نفس السنة من توظيف حضورها التركي المتجدد في المدرك الأمريكي كدولة يعتمد عليها في حفظ السلم والامن الدوليين، وكطرف فعال ومقبولاً من قبل العرب وايران و(إسرائيل) وأصبحت كوسيط بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبين الغرب والولايات المتحدة الامريكية، وبعد عملية السلام بين العرب– (إسرائيل) ازالت القيود في علاقة تركيا مع(إسرائيل)، وأصبحت تركيا دولة فعاله في الحفاظ على التوازن في معادلات الاداءَ الاستراتيجي الإقليمي ([1]).

وادركت النخب الحاكمة في تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في عام 2002م، على ضرورة تبني تركيا سياسة مختلفة نوعا ما في علاقاتها الخارجية وبخاصة مع دول الشرق أوسطية، اذ تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في العالم، نظراً لموقعه الاستراتيجي ولما يتميز به من ثروات طبيعية، أهمها النفط والغاز الطبيعي اللذين يعتبران من أساسيات حياة البشرية وقوة الدول، إضافة إلى الممرات البحرية الأساسية التي تصل بين الشرق والغرب، وعزز هذا الاهتمام هو التطورات التي شهدتها تركيا وبالأخص في ابعادها الاقتصادية اذ أصبحت تركيا من

([1]) عماد الجاد، دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 103 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، 1991م، ص77-79.

بين دول المنطقة التي تحتل مرتبة متقدمة اقتصادياً والسادس عشر على المستوى العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي ([1]) .

فقد كانت المنطقة الأكثر تأثيرا في مجريات التغيير الذي أحدثته حكومة حزب العدالة والتنمية هي المنطقة العربية، ورغبة في الحصول على مكانة اقليمية مميزة ونفوذ وتأثير في المنطقة وممارسة دور استراتيجي، فقد بدأت التحولات في سياسة تركيا الخارجية اذ اتخذت حكومة حزب العدالة مبادئ اساسية لسياستها وحسب ما جاء بها احمد داوود اوغلو في كتابة "العمق الاستراتيجي" وهي ستة مبادئ اساسية لضمان سياسة خارجية ناجحة ومنها: التوازن بين الحرية والامن_ تصفير المشكلات مع الدول الجوار–السياسة الخارجية المتعددة الابعاد – الدبلوماسية المتناغمة –اتباع اسلوب دبلوماسي جديد– التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار ([2]).

وسعت حكومة اردوغان الى احياء العثمانية وذلك بتعزيز علاقاتها مع الدول منطقة الشرق الأوسط واتخاذ سياسة تصفير المشكلات كالاتي: ([3])

اولاً: احياء العثمانية :ان منظور احياء العثمانية الجديدة التي جاءت في سياسة حزب العدالة والتنمية يركز على الدول التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية سابقاً، وتقوم العثمانية الجديدة على نظرية "العمق الاستراتيجي" التي جاء بها رئيس الوزراء التركي

([1]) علي زياد العلي ، تركيا وعقدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2019م، ص40

([2]) احمد داود اوغلو، "**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، ترجمة: جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط3، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون،2015م)، ص48

([3]) محي الدين أتامان، **"اعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية"**، في كتاب: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، ط2(قطر: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2018م)، ص 263-365.

الأسبق "احمد داوود اوغلو"، التي تمثل عملية استرجاع للموروث التاريخي والحضاري عبر الميراث العثماني، اذ رأى "احمد داوود اوغلو" أن الوضع الجيوسياسي هو اداة للانفتاح على العالم، ضمن خطوات مرحلية لتحويل التأثير الاقليمي إلى تأثير دولي مركزاً على العمق الاستراتيجي، أي المناطق المحيطة التي يتوجب على الدولة الاهتمام بها، من اجل رفع مكانتها الدولية[1] .

ثانياً: سياسة تصفير المشكلات : بدأت تركيا باستخدام " القوة الناعمة"* في تعزيز سياستها (تصفير المشكلات) وهو النهج المتبع مع ارث الجمهورية التركية مع جوارها

([1]) ستيفن كينزر، **العودة الى الصفر**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012م)، ص 253.

(*) القوة الناعمة اول من استخدم هذا المصطلح السياسي الامريكي "جوزيف سي ناي" هو استاذ العلوم السياسية وعميد مدرسة جون كيندي الحكومية في جامعة هارفارد، واشتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية، وتطور مفهوم القوة الناعمة واصبح يستخدم في اطار العلاقات الدولية للإشارة الى توظيف ما يمكن توظيفه، من الأدوات السياسية من اجل السيطرة على سلوك القوى السياسية المستهدفة واهتماماتها، عبر مجموعة من الادوات الثقافية والاعلامية والاقتصادية والأيديولوجية، ويمتد الامر لاستخدام موارد اخرى للتأثير على سياسة الدولة المعنية مثل العمل الخيري والمنظمات الاغاثة ودور الدبلوماسية والسفارات، فقد عُرف " جوزيف سي ناي " القوة الناعمة "soft power، بأنها " ممارسة القوة بطريقة جذابة ومختلفة عن الطرق التقليدية لفرض القوة، وهي قدرة الدولة على جعل غيرها يريد ما تريده ، اي بمعنى ان تشكل رغبات الاخرين وتضع الاجندة لهم، فهي تستطيع ان تصل الى طموحاتها عن طريق اقناع الدول بان تتبعها بوسائل مختلفة عن القوة الصلبة التي تستند الى القوة العسكرية بالأساس، وهذا ما يعرف "بالقوة الناعمة" ، ويرى جوزيف ناي اني ادوات القوة الناعمة هي ثلاث: القيم السياسية، والثقافية والسياسة الخارجية، وتبنت تركيا ادوات القوة الناعمة في علاقتها مع الدول العربية منها الادوات السياسية والانسانية المتمثلة بالوكالات والمنظمات الانسانية ووكالة التعاون والتنسيق التركي (Tika) إذ تعد اداة تنفيذية للقوة الناعمة ، الهلال الاحمر التركي وهي هيأة مؤسسة غير هادفة الى الربح ، وقدم الهلال الاحمر التركي خدمات تطوعية لـ 137 بلداً منذ أنشائه، ومؤسسة الاغاثة الانسانية (IHH) هي مؤسسة انسانية لضمان

الجغرافي والابتعاد عن استخدام القوة الخشنة في علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد اسهمت في صياغة هذه القوة الناعمة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية عدة محددات داخلية وخارجية منها: الاصلاحات الديمقراطية التي تعد أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا، والنهضة الاقتصادية الكبيرة، واعادة صياغة علاقاتها مع العالم الخارجي، وحالة التطور في مختلف القطاعات التقنية والثقافية والاستثمارات الكبيرة التي عقدتها تركيا مع دول المنطقة من اجل تعزيز مقوماتها الاقتصادية والعسكرية إلى جانب تعزيز مكانتها الاقليمية[1]، واستمرت تركيا بتركيزها على القوة الناعمة في سياستها تجاه دول المنطقة والتي استطاعت ان تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة مستغلة نفوذها السياسي بالمنطقة، وخاصة بعد تدهور الاوضاع في البلدان العربية وحالة التفكك الذي ساد الوضع بشكل عام وخصوصا بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، وفي منتصف عام 2012م نتيجة أحداث "الربيع العربي" التي اندلعت في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، اذ كانت تركيا من أكثر الدول استعداداً على الصعيد الاقليمي والدولي لتقبل التغيير الحاصل في المنطقة[2].

وهذا ما دفع تركيا الى قيادة التغيير في المنطقة التي تمتلك مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبولتيكي العالمي، ولا ينظر الى المنطقة في امكانياتها الطبيعية من موارد

حقوق الانسان والحريات وهي غير حكومية تنشط في اكثر من 100دولة انشت سنة 1995م، واستخدمت ايضاً ضمن ادوات القوة الناعمة الدبلوماسية العامة. المصدر: احمد حسين (واخرون)،" **القوة الناعمة في المنطقة العربية: السعودية – تركيا –ايران دراسة في الاستراتيجيات والتأثير**"،(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م)، ص 23– 27.

([1]) سعيد الحاج، "**تركيا والعالم العربي في عهد حزب العدالة والتنمية**"، في كتاب: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مصدر سبق ذكره، ص ص 287–288.

([2])علي حسين باكير، "**تحديات السياسة الخارجية**"، مجلة البيان، العدد(315)، تشرين الثاني، لندن، 2013م، ص 54.

الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)فقط، اذ تتمتع الدول العربية بإطلالتها على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية المتجهة من الشرق الأوسط شرقاً الى اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية غرباً، أي مضايق باب المندب وقناة السويس ومضيق هرمز وجبل طارق، وتشكل هذه المضّايق السلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، ويمر بها اهم انهار العالم نهر دجلة والفرات والنيل، وهذه الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تفرض على تركيا الاهتمام بمجريات الاحداث في المنطقة من اجل تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، اذ تنتمي تركيا الى الغرب او القاره الاوربية والشرق الأوسط او القارة الاسيوية ، وتعد حلقة الوصل بين العالمين الغربي والشرقي، ويفرض عليها موقعها الجغرافي أداء دور إقليمي وتعزيز مصادر قوتها وابعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية [1]، اذ وجدت تركيا ان ابعاد تغلغلها في منطقة الشرق الأوسط له أهمية في تعزيز مكانتها وقوتها الدولية والإقليمية على الرغم من الاحداث التي يمر بها العالم العربي بإنها لازالت تواجه هذه التحديات من اجل الحفاظ على موقعها الاستراتيجي [2].

المحور الثاني: البعد العسكري والأمني للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

تشكل التطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الماضية النقطة المحورية للتعقيدات الأمنية الإقليمية بشكل عام وفي البيئة تركيا الإستراتيجية بشكل خاص، إذ حصلت تغيرات وتحولات كبيرة في المناطق القريبة من تركيا، ومنها بلاد البلقان والبحر الأسود وجنوب القوقاز ومنطقة البحر المتوسط، بالإضافة الى

---

[1] احمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العدد45، 2014م، ص23.

[2] أحمد مشعان نجم، سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية، الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016م، ص183.

التحولات التي جرت في الشرق الأوسط حيث لم تؤثر بشكل جذري في أمن تركيا وسياستها الخارجية بالقدر الذي اثرت فيه ثورات الربيع العربي، والتي وضعت تركيا إستراتيجيتها للربيع العربي على محور امتلاك موجة التغيير، اذ ترى تركيا اني مفهوم الامن في الشرق الأوسط يعني الامن المشترك الذي يقوم على وجود مصلحة مشتركة بين دول المنطقة في تجنب الحروب والصراعات وذلك عن طريق بناء الثقة وتقليل المواجهات بينهم وان مفهوم الامن المشترك لا يعني التخلي الدولة عن تطوير القدرات والصناعات العسكرية او تطوير قواتها المسلحة ، اذا توكد تركيا ان حيازتها للأسلحة الحديثة يأتي في اطار ابعادها لتكون قوى إقليمية فاعلة في الساحة الدولية ([1])

لكن أخفقت إستراتيجية تركيا في "قيادة التغيير" في سوريا، منذ بدء الازمة في سوريا في العام 2011 بدأت الاوضاع أكثر تعقيداً في سياسة تركيا، اذ تبنت مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع الأحداث بين دعم الفصائل المعارضة العسكرية من جهة ودعم النظام السوري من جهة اخرى، اذ تم اصدار العديد من البيانات التركية واجراء الاتصالات مع قيادات النظام السوري من اجل الموافقة على المطالب الشعبية والقيام بالإصلاحات، لكن بعد ان ادركت تركيا ان النظام السوري لم يستجيب إلى هذه النصائح واستخدموا القوة في قمع المحتجين منذ منتصف نيسان عام 2011، وبعد تطور الأحداث وازدياد العنف ضدهم اتخذ الموقف التركي موقفاً جديداً متمثلاً بانتقاد النظام السوري والانحياز إلى جانب المحتجين من الشعب السوري، ودعمهم مادياً ومعنوياً وبدأت بالتنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية

([1]) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي التركي تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، المركز الديمقراطي العربي، 2017م، ص149.

من أجل دعم المعارضين للنظام السوري وتقوية موقفهم من جهة، وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على النظام السوري من جهة أخرى [1].

وبهذا استطاعت تأكيد محورية الدور التركي لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في المنطقة، وذلك عبر اعادة توظيف دورها في خدمة الاستقرار الاقليمي، مستغلة نفوذها السياسي وقوتها الناعمة في علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وبهذا فقد ازداد التقارب التركي– الامريكي فيما يخص التنسيق في التعامل مع الملف السوري[2]، كما برز توظيف القوة الصلبة في اطار تحركاتها الخارجية وبدأ ذلك واضحاً في تعاملها مع الملف السوري والمطالبة بأسقاط النظام السوري الذي وصفه اردوغان بانه" ارهابي وليس له مكان على طاولة المفاوضات" نتيجة تعاملهم بالعنف ضد المتظاهرين، ويمكن تفسير استخدامها للقوة الصلبة ،خاصة العسكرية، بهدف ايجاد صيغة من التوازن بعد ان تبين ان الاعتماد على القوة الناعمة لم يعد كافياً لمواكبة التحركات الاقليمية والدولية، والحد من التأثير السلبي على النفوذ التركي الاقليمي، ولاسيما بعد اعتماد المنافسين لها على القوة الصلبة في سياستهم الخارجية مثل ايران[3] ، وهذه الأزمة الأمنية الشاملة، دفعت تركيا إلى التحول إلى إستراتيجيّة تمكنها من تفادي المشكلات الأمنية الناجمة عن الأزمة، من خلال تغيير موقعها في إستراتيجية الربيع العربي الموجهة لسوريا.

([1]) علي حسين باكير، "**محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م)، ص 13–15.

([2]) عمر خضيرات، "العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002–2012م"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الاردن، العدد(4/ب)، 2016 م، ص 524.

([3])صدفة محمد محمود، "**توظيف القوة الذكية في السياسات الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد(212)، نيسان، مركز الاهرام، القاهرة، 2018م، ص 24–25.

واستطاعت تركيا على بلورة سياسية خارجية نشطة متأثرة بنظرية العمق الاستراتيجي، اذ انقلبت توازنات المنطقة وتبدلت محاورها وتحولت سياسية تركيا من (صفر المشكلات) إلى (صفر الهدوء)، ولم تعد "القوة الناعمة" قادرة بمفردها على انجاز ما تطمح اليه السياسة التركية، وعليه فقد تغيرت سياسة تركيا بعد المتغيرات الاستراتيجية في ثلاث سياقات رئيسة[1]:

أ- البحث عن شراكات جديدة مع دول المنطقة.

ب-التحول تدريجياً في سياستها الخارجية من الاعتماد على القوة الناعمة إلى القوة الصلبة ومن امثلتها، انشاء قواعد عسكرية في قطر والصومال، والتواجد العسكري خارج الحدود منها في معسكر بعشيقة ودرع الفرات وعملية ادلب.

ت-محاولة اعادة العلاقات وتخفيف من حدة التوتر والخلافات مع بعض دول الجوار.

وتبنى حزب العدالة والتنمية مجموعة من السياسات التي من شأنها ان تساعده للوصول إلى تحقيق طموحاته، نحو زيادة وتحسين القوة والمكانة الدولية والاقليمية لتركيا، انسجاماً مع مكانتها وظروف جوارها الجغرافي، ففي عام 2012 ومع تدهور الاوضاع في العالم العربي وحدوث ثورات (الربيع العربي) وزيادة التدخل المباشر العسكري الروسي في سوريا، وتوتر العلاقات الايرانية والسعودية، كان لابد لتركيا ان تحقق اهدافها بالاعتماد على القوة الصلبة دون استخدام القوة الناعمة يعد هذا امراً صعب المنال عملياً ، على اعتبار القوة الناعمة هي احدى المرتكزات السياسية لحزب

[1]سعيد الحاج، تركيا والعالم العربي في عهد حزب العدالة والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص300.

العدالة والتنمية، ومنذ عام 2013 ظهرت بوادر تركية إلى استخدام القوة الصلبة [1]، منذ بدأ التحولات الهيكلية التي مرت بها الدول العربية، تخلت تركيا عن سياسة "تصفير المشكلات" وتبنت سياسة التدخل في شؤون دول الجوار، تحت دعوى الحفاظ على أمنها القومي، وتبنت أنقرة أيضاً دعم جماعات الإسلام السياسي، وتحديداً جماعة "الإخوان المسلمين"، لإيصالها إلى السلطة خاصة في مصر و تونس، على أمل أن تؤدي هذه السياسة إلى قيادة تركيا للشرق الأوسط، ومع فشل التطلعات التركية في السيطرة على عملية صنع القرار في العالم العربي، والتكلفة الباهظة التي ترتبت على سياساتها الخاطئة، بدأت أنقرة في العودة مرة أخرى إلى سياسات "التهدئة" مع دول الجوار، منذ مطلع عام 2021، طرأت عدة تغيرات على صعيد السياسة الخارجية لتركيا، وهو ما أكده وزير الخارجية مولود تشاوش أوغلو، بقوله:

"العالم يتغير بسرعة. مجال السياسة الخارجية يتغير بسرعة. وفي مواجهة هذه التطورات هناك حاجة لتغييرات في السياسة الخارجية. يجب أن نكون رواد أعمال، ويجب أن نجد حلولاً للنزاعات. يجب أن تكون تركيا وسيطاً. تعود نجاحاتنا في الوساطة إلى نهجنا الصادق والمتوازن"، وجاءت زيارة الرئيس أردوغان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون في مجالات الاستثمار والنقل والصحة والزراعة والدفاع ، وعن دعم تركي صريح لأمن دولة الإمارات، حيث صرح الرئيس أردوغان قائلاً "نحن ندعم أمن واستقرار دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أننا لا نفرق بين أمننا وأمن منطقة الخليج" ويعكس هذا التصريح موقفاً تركياً داعماً للإمارات، والتي ترتب عليها تقارب تركي مع عدد من الدول الأخرى في المنطقة، مثل السعودية

([1]) مجموعة باحثين،"**حال الامة العربية 2017-2018**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2018م)، ص58.

ومصر، ويمثل التقارب التركي المصري أحد المظاهر الأخرى للتغير الحاصل في السياسة الخارجية التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط، حيث أعلنت أنقرة مراراً خلال النصف الأول من العام 2021 عن رغبتها في إصلاح علاقاتها مع مصر، وقد بدأ التواصل بين البلدين على مستوى أجهزة الاستخبارات ثم تطور إلى المستوى الدبلوماسي، حيث أوضح وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو في مارس عام 2021 عن استئناف الاتصالات الدبلوماسية مع مصر ([1]) .

اما عسكرياً، تسعى الإستراتيجية العسكرية التركية لتحقيق مجموعه اهداف منها:

1. تطوير الصناعات العسكرية وتامين احتياجاتها من القوات المسلحة ذاتياً،
2. جعل الصناعات العسكرية وارداً جديد للاقتصاد التركي، اذ تقدر موازنة هذا المشروع بحوالي 150 مليار دولار امريكي طوال 30 عاماً،
3. جعل تركيا مصدراً لتطوير المبادرات التي تسهم في تحقيق حفظ السلم والأمن الاقليمي، ويتوقع جورج فريد من في كتابة المائة عام ان تصبح تركيا من بين اقوى دول العالم بعد الولايات المتحدة بحدود عام 2060، وإن النفوذ التركي سوف يتوسع ليغطي جميع الدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية[(2)].

وأصبحت تركيا تمتلك العديد من القواعد العسكرية خارج حدودها وبدأ من بعشيقة في شمال العراق، والصومال وصولاً إلى قاعدة الريان العسكرية في قطر والتي تم الاتفاق عليها سنة 2014، فضلاً عن القواعد في قبرص الشمالية وأذربيجان، و بعد عام

([1]) تريندز للبحوث والدراسات، العلاقات التركية الشرق أوسطية وافاق التعاون الإقليمي، 2022م، ص3 ، تم الخول عند الساعه 11:12، https://trendsresearch.org/ar/insight/turkish-relations-in-the-middle-east18-2/ .

([2]) بلال خشيب، "**اثر الصعود الاوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركية**"،(مركز ادراك للدراسات والاستشارات، انقرة، 2018م)،ص 39.

2016، قدمت تركيا إستراتيجيّة عسكرية إقليمية جديدة، وهذا زاد من قدراتها العسكرية عبر الحدود، وتطورت لتصبح لاعباً إقليميًّا يستعرض قوته، اذ سعت تركيا للتغلب على التهديدات الأمنية القادمة من تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني من خلال إستراتيجيّة الاشتباكات العسكرية الجديدة، وأصبح التدخل العسكري فيها حلا نهائياً، وقد بدأت هذه الإستراتيجيّة مع عملية درع الفرات في عام 2016، واستمرت مع عملية غصن الزيتون في عام 2018، وتعمقت مع عملية نبع السلام في عام2019 ([1]) .

وبهذا تمكنت تركيا من تطوير صناعتها العسكرية ، تقوم الدوافع العسكرية التركية على تحقيق مجموعة من الأهداف حتى عام 2023 هي السعي لتطوير صناعاتها العسكرية، فقد تطور قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية التركية الأمر الذى جعله تنتقل من الاعتماد على تصدير البضائع والمنتجات التركية الغذائية والصناعية فقط إلى تصدير صناعاتها العسكرية والإنتاجية، خاصة عندما صرح الرئيس رجب طيب أردوغان خلال افتتاحه معرض للمنتجات العسكرية في عام 2015 " أنه بلغ اعتماد تركيا على المعدات العسكرية المستوردة في عام 2002 بنسبة 80% والان ننتج 54% منها ولكن بحلول عام 2023 أن نتخلص بشكل كامل من استيراد الصناعات العسكرية فضلاً عن تخطيط تركيا لرفع صادراتها من منتجات قطاع الصناعات الدفاعية في عام 2018، إلى2.5 مليار دولار أمريكي" ([2])، وأعلن رئيس جمعية تكتل شركات الصناعات الدفاعية والفضائية في تركيا "، أن قيمة صادرات قطاع الصناعات الدفاعية خلال العام 2017 إلى مليار و700 مليون دولار، وفي عام 2018 بلغت نسبة الصادرات التركية من منتجات الصناعات الدفاعية،(258 مليون

([1]) فرحات بيرينججي: مراد يشيلطاش، سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير، الأبحاث والدراسات، رؤية تركية، 2022. ص21.

([2])صبا رشيد الحيالي :محمد ياس خضير : ، دوافع السياسية والعسكرية في التوجه التركي إزاء منطقة المشرق العربي،المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (2) ، 2020 ، ص 73-95.

دولار و916 ألاف)، وأعلن رئيس الوزراء(بن علي يلدريم)، أن الاستثمارات في الصناعات الدفاعية تجاوزت 35 مليار دولار خلال السنوات 15 الماضية، وهذا التطور منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وذكر أيضاً أن قيمة صادرات الصناعة الدفاعية التركية تجاوز المليارين دولار، وأن 65 % من احتياجات تركيا العسكرية يتم صناعتها محلياً، وهذه تعد قفزة صناعية اذ بلغت 24% منذ عام 2002"[1]، وتبقى تركيا معتمدة على تكنولوجيا الاسلحة الاجنبية وكانت تحتل المرتبة السادسة من كبار الدول المستوردة للأسلحة بين الاعوام 2012-2016، اذ زادت وارداتها من الاسلحة بنسبة 42% مقارنة بين الاعوام 2007- 2011، وازداد حجم الانفاق العسكري التركي بنسبة 9,7% بين الاعوام 2007 -2016 اضافة إلى ذلك الانفاق العسكري على العمليات ضد المتمردين الأكراد وتنظيم داعش في سوريا وغيرهم[2] .

([1])تـرك بـرس،" **تركيـا.. الصـناعات الدفاعيـة المحليـة تضـع بصـمتها فـي 2018** "، تقريـر، 2019/2/18، (تـم التصـفح بتـاريخ 2019/3/25)، للمزيـد ينظـر الـرابط الاتـي: http://www.turkpress.com/node/58003 ، وايضـاً ينظـر الـى: طـارق القزق، القوة الصـلبة التركية الرؤي والتطبيقات، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، 2018/8/15 ، ص 3

([2]) بيتر د. ويزمان،" **الانفاق العسكري وعمليات نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا**"، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2017، ترجمة: عمر سعيد الايوبي وامين سعيد الايوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 156.

المحور الثالث: البعد الاقتصادي للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

تمثل منطقة الشرق الأوسط وبما تتمتع به من ثروات اقتصادية ومكانة جيواستراتيجية مهمه، دائرة من دوائر الصراع الإقليمي و الدولي، اذ تسعى الدول لتحقيق مكانة استراتيجية فيها ، وبعد تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة اخذ البعد الاقتصادي يأخذ موقعاً مهماً في سياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد ما كانت العلاقات التركية مع دول تلك المنطقة تقام مع كل دولة بمفردها من منظور المصالح الأمنية فقط ،ورسمت تركيا سياسة اقتصادية مرنه بعد ان ايقنت ان القدرات الاقتصادية إلى جانب القدرات العسكرية مصدراً لقوة الدولة والتي يصفها مورغنثاو بأنها" سيطرة الانسان على التفكير وافعال الناس الاخرين" ، وبهذا فان العامل الاقتصادي (مستوى النمو الاقتصادي والصناعي) من المتغيرات التي تشكل تأثر مباشر في تكوين قوة الدولة، ويعد احد عناصر التوجه التركي تجاه الشرق الأوسط رغم مقوماتها الاقتصادية والصناعية الى انها تفتقر الموارد الطبيعية بالأخص الطاقة بينما يعد الشرق الأوسط اقليما نفطياً من حيث توزيع المصادر الاقتصادية، ومن أهم المتطلبات لتقوية الدور الاقليمي التركي هو حدوث تطور اقتصادي يسمح بتوفير الموارد اللازمة ، وبالفعل شهدت تركيا تطورات اقتصادية، اذ حرصت حكومة أردوغان بقيادة حزب العدالة والتنمية على تدعيم العلاقات الثنائية مع الدول الجوار، بحيث لا تبدأ بالقضايا السياسية بل بالقضايا الاقتصادية, والتي من أهم اهدافها هو تصفير مشكلاتها مع دول الجوار ([1]).

([1]) محمد معزز الحديثي، **الرؤى الاستراتيجية الإقليمية والدولية للقوى الفاعلة بالشرق الأوسط،** بحث منشور مقدم لمؤتمر العلمي الثالث (الصراع والتنافس في الشرق الأوسط: روى متنافسة لنظام إقليمي جديد)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت ، 2019، ص7.

ساهمت سياسة تركيا متعددة الابعاد من تعزيز النهج الاقتصادي في سياستها مع دول الجوار، ومن هنا بدأت تركيا بتطوير علاقاتها الاقتصادية سواء بالنسبة لنمط التجارة الخارجية التركية او الاقتصاد، اذ يعد الاقتصاد جزءاً مهماً في حزمة قرارات السياسة الخارجية التركية، اذ تدرك تركيا بأنها من أهم الدول تأثراً اقتصادياً بما يحدث في المنطقة، وان تحقيق الاستقرار في المنطقة سيخلق منفعة اقتصادية لها، ويوفر بيئة صالحة امامها، كما ان الموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا مكنها من ان تكون علاقات اقتصادية واتفاقيات تجارية متوازنة [1]، وهذا ما صرحت به رئيسة الوزراء التركية الأسبق (تانسو تشيلر) في تشرين الأول عام 1994 بقولها: "أن منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة قيام نظام إقليمي جديد وأن لتركيا دوراً مهماً في ترسيمه وتحديد معالمه وأن تركيز عملية السلام في المنطقة عمادها التعاون الاقتصادي بين بلدانها وهذا ما سيعطي تركيا فرصة أن تؤدي الدور المهم هنا بوصفها صلة الوصل بين الشرق والغرب" .

وبدأت تركيا تطرح توجهاتها الاقتصادية بصورة علنية، عبر الانفتاح على الشرق الاوسط والافادة من الاستثمارات والاسواق وبناء مصالح اقتصادية واسعه لتكون شريكاً اقتصادياً في المنطقة، وسعت تركيا إلى تفعيل ادائها الاقتصادي، وبالفعل ازداد حجم التبادل التجاري مع الدول العربية بشكل كبير، اذ ان حجم التجارة الخارجية عام 2008م وصل إلى 800 مليار دولار، وازدادت حجم صادراتها إلى البلدان العربية منذ عام 2000–2007م بمعدل متوسط سنوي مقداره 29,01% ومنذ ذلك اصبحت

([1])عمر الحضرمي، "**العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**"، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010م، ص284–290.

صادرات تركيا تتركز بنسبة70% إلى خمس دول : مصر، الامارات العربية المتحدة، الجزائر، العراق والسعودية[1] .

وأول دول الجوار التي عززت تركيا علاقتها معها منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة هي سوريا، على اعتبار انها بوابة تركيا الى الشرق الأوسط، وبعد الأوضاع التي شهدتها المنطقة اذ مع احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام2003م، والتداعيات التي جرت من تلك العملية، واتفاق بين البلدين على ضرورة التعامل مع هذه التحديات وتم التنسيق بينهما، وتم هذا عبر زيارة الرئيس السوري بشار الاسد لتركيا في(6 كانون الثاني عام 2004)، اذ بحث القضايا البارزة في العلاقات بين البلدين وأهمها وحدة واستقرار العراق، فضلا عن تأكيد إيجاد تسوية قانونية وإنسانية ملائمة لمسألة المياه وتوقيع عدة اتفاقيات اقتصادية، أسهمت بتحول في علاقات الدولتين[2] ، ومن ابرز التحولات:([3])

1. ارتفع التبادل التجاري بين الدولتين من نحو 700 مليون دولار عام 2003 إلى نحو 1.1 مليار دولار عام 2004، ثم وصل إلى نحو ملياري دولار عام 2007.
2. تم إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين عام 2005.

([1]) عمر خضيرات، "**العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002-2012م**"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الاردن، العدد (4/ب)، 2016 م، ص 515-516.

([2]) وليد رضوان، **العلاقات العربية–التركية**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006م، ص382-383.

([3]) صبا رشيد ، **السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي منذ عام 2016: العراق وسوريا انموذجاً** ،رسالة ماجستير ، جامعة النهرين،2019، ص 56.

3. التوسع في الاستثمارات المشتركة، وتم الاتفاق على الغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.
4. وتصاعد حجم الصادرات السورية إلى تركيا

يعد العراق من الدول ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى بما يمتلكه من موارد اقتصادية وفي مقدمتها النفط الذي يعد السلعة الاستراتيجية الأولى بالنسبة للدول الصناعية، فالعالم الصناعي يدرك أهمية النفط ، وبالأخص مع زيادة الطلب علية في العالم، وينبع ذلك من خصائص حجم الاحتياطي النفطي الذي يمتلكه العراق، اذ تشير الارقام إلى ان العراق يمتلك احتياطيا نفطيا مؤكدا يبلغ حوالي140 مليار برميل، وتعتبر احتياطيات النفط العراق خامس أكبر احتياطيات نفطية في العالم ، وان استقرار العراق يعد حاجة ضرورة لمصلحه تركيا اذ توسعت نفوذها الاقتصادية بعد العام2003، وتحول العراق فيما بعد إلى واحد من أهم الأسواق المفضلة لدى المستثمرين الاتراك، اذ كانت هنالك استفادة كبيرة لدى الشركات التركية على الرغم من اختلاف الاختصاصات القطاعية من هذا الانفتاح، فعملت على فتح أفرع عديدة لها في العراق، وتعاقدت مع شركات عراقية لفترة طويلة، وعملت على تنفيذ مشاريع استثمارية هائلة، مما أدى لوصول عدد الشركات التركية العاملة أو المتعلقة بالسوق العراقية، تعد الطاقة عنصراً أساسياً في الاستراتيجية التركية تجاه العراق لتزايد الطلب التركي على مصادر الطاقة وما تجنيه من فائدة اقتصادية من مرور نفط العراق من أراضيها، فهي تعد الممر الرئيس لتصديره إلى أوروبا، إذ يصدر العراق نفطه من

كركوك عن طريق تركيا وصولاً إلى ميناء جيهان التركي الذي يصدر عبره إلى أوربا والعالم ([1]) .

سعت تركيا وبشكل كبير منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج العربي، بالمقابل فتحت هذه الدول أسواقها وأراضيها للمنتجات والشركات التركية، فضلاً عن توفير احتياجات تركيا من النفط الخليجي، اذ تطورت التجارة الخارجية التركية مع دول الخليج العربي، مع وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 فقد اتجهت تركيا لأداء دوراً اقليمياً جديداً، وحاجة تركيا الكبيرة الى الطاقة وما تتمتع به دول منطقة الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي اذا بلغ حجم احتياط الغاز الطبيعي عام 1973 نسبة 47% من الاحتياطي العالمي ، وبقية بتزايد حجمه عام بعد عام حتى وصل 2011 الى 38.4 من الاحتياطي العالمي وتبلغ حصة منطقة الخليج العربي لوحدها 23% ([2]).

ويعد أمن الطاقة في تركيا من الملفات المهمة ففي السنوات ال20 السابقة، اذ تضاعف استهلاك الدولة من النفط والغاز ثلاث مرات تقريبًا مع تنامي الاقتصاد المحلي، وبلغ متوسط فاتورة واردات الطاقة السنوية بين عامي 2010 و2020 نحو 43.5 مليار دولار، وتستورد تركيا 92% من احتياجاتها من النفط، و99% من الغاز الطبيعي، وعلى إثر الاكتشافات الجديدة لمكامن الغاز وبالأخص في منطقة الخليج العربي، اذا ان احتياط الغاز الطبيعي في دولة قطر وصلت إلى 842.6 تريليون قدم مكعبه، اما في دولة الامارات العربية فقد بلغ الاحتياط 272.83 ترليون قد مكعبه، اما

([1]) علي حسن باكير ، **العراق في حسابات الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية**، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ص2.

([2]) علي حسين حميد، ثيواستراتيجيا الصراع في الشرق الأوسط: نحو بعد جديد لدراسة العلاقات الدولية، القاهره،2020م، ص 48.

احتياطيات الغاز الطبيعي في السعودية خلال العام 2021نحو 297.98 تريليون قدم مكعبة، بانخفاض عن احتياطيات الغاز البالغة 332.76 تريليون قدم مكعبة في 2020، نقلًا عن بيانات شركة أويل آند غاز، وتشير الإحصاءات إلى أن تركيا تلبي 71% من استهلاكها للطاقة و52% من احتياجاتها من الكهرباء من الخارج، وتفقد انقرة من هذا الاعتماد الكبير على واردات الطاقة من الخارج قيمة اقتصادية كبيرة ([1]) .

وارتفع حجم التبادل التجاري بين السعودية وتركيا بنسبة 73.7 بالمئة خلال العام 2022، وسط تحسن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، زادت صادرات السعودية إلى تركيا 74.4 بالمئة، مسجلة 608 ملايين دولار ، بينما صعدت واردات السعودية من تركيا 47.3 بالمئة، لتصل إلى 14.4 مليون دولار، بعد أن كانت 9.8 ملايين دولار.

وبذلك فقد شهدت تركيا في الفترة الاخيرة من الزمن تطوراً على الصعيد الاقتصادي، المتمثل بسداد الديون المتراكم عليها منذ عام 1958 م والعائدة الى صندوق النقد الدولي، اما محلياً فقد ارتفع دخل الفرد التركي حيث كان في عام 2002 يبلغ تقريباً 3500 دولار، حتى تضاعف اكثر من ثلاث اضعاف عام 2013 حوالي 11000دولار، وقد تزايد بشكل كبير عبر الاعوام حتى حقق الاقتصاد التركي خلال العام 2021، نموا بلغت نسبته 11 بالمئة مقارنة بالعام 2020، الناتج المحلي الإجمالي في 2021، ارتفع بنسبة 42.8 بالمئة مقارنة مع عام 2020، ليبلغ 7

([1]) أومود شوكري، امن الطاقة يحدد مصير اردوغان في الانتخابات التركية 2023، مقال، وحده أبحاث الطاقة ،2022/8/21، https://attaqa.net ، ساعة 12:00 pm

تريليون و209 مليار و40 مليون ليرة تركية وبالنظر إلى الناتج الإجمالي المحلي، بلغ متوسط دخل الفرد الواحد في تركيا 9539 دولار خلال العام 2021 ([1]).

اما عن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ندرج ادناه جدول رقم (1) يبين حجم التبادل وكيف ارتفعت النسبة بعد ان ازدادت التوجهات التركية نحو منطقة الشرق الأوسط كما يلي:

جدول (1) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا و دول بلاد الشام والعراق

السنة	لبنان	سوريا	العراق	فلسطين	الاردن
2002	229,260,713	581,541,908	-	4,742,161	135,032,931
2004	381,755,809	642,334,017	1,966,377,161	9,570,223	243,620,503
2006	367,284,184	796,666,765	2,711,097,300	21,654,313	330,979,976
2008	843,835,174	438,709,907	4,049,741,267	21,118,946	486,026,895
2010	846,854,685	2,297,098,008	6,189,837,917	40,881,083	613,783,450
2012	1,022,363,092	565,138,690	10,971,471,507	63,159,361	866,977,728
2014	922,545,840	1,916,461,457	11,156,369,902	93,446,788	1,033,089,743
2016	816,490,908	1,387,370,196	8,472,967,281	97,735,966	813,057,936
2018	1,068,352,087	1,414,362,243	9,770,074,637	84,229,250	958,721,955
2020	1,049,000,000	1,656,000,000	21,000,000,000	386,000,000	780,000,000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الاتي ([2]) :

([1]) وكالة الاناظول الإخبارية، الاقتصاد التركي ينمو 11 بالمئة خلال العام 2021، https://www.aa.com.tr/ar ، 2022/2/28، ساعة 11.00 pm.

([2]) TURKISH STATISTICAL INSTITUTE / FOREIGN TRADE STATISTICS DATABAS https://biruni.tuik.gov.tr/disticaretapp/menu_ing.zu

TURKISH STATISTICAL INSTITUTE / FOREIGN TRADE STATISTICS DATABAS

https://biruni.tuik.gov.tr/disticaretapp/menu_ing.zu

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ولبنان إلى (229,260,713) مليون دولار اميركي عام 2002،ومن ثم ارتفع حتى وصل إلى (846,854,685) مليون دولار اميركي عام 2010،واستمر بالزيادة حتى وصل إلى (1,068,352,087) مليار دولار اميركي عام 2018.

أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري التركي السوري فقد بلغ (581,541,908) مليون دولار اميركي عام 2002،ومن ثم زاد حتى وصل إلى (2,297,098,008) مليار دولار اميركي عام 2010،ومن ثم تناقص حتى وصل إلى (1,414,362,243) مليار دولار اميركي عام 2018. كما وصل حجم التبادل التجاري التركي العراقي إلى (0) بسبب الاوضاع الذي تعرض لها العراق قبل الاحتلال الاميركي عام 2003،حتى وصل حجم التبادل التجاري إلى (11,156,369,902) عام 2014،ومن ثم تناقص حتى وصل إلى (21000000000) مليون دولار اميركي لعام 2020.

كما وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا وفلسطين إلى (4,742,161) مليون دولار اميركي عام 2002، ومن ثم زاد حتى وصل إلى (93,446,788) مليون دولار اميركي عام 2014، ومن ثم تناقص حتى وصل إلى (386,000,000) مليون دولار اميركي لعام 2020.

ومن ثم وصل حجم التبادل التجاري التركي الاردني إلى (135,032,931) مليون دولار اميركي عام 2002 ،ومن ثم زاد حتى وصل إلى (1,033,089,743)

مليار دولار اميركي عام 2014،ومن ثم تناقص حتى وصل إلى (780,000,000) مليون دولار اميركي لعام 2020[1].

جدول رقم (2) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا و الخليج العربي (2002 - 2020)

السنة	السعودية	الكويت	البحرين	قطر	الامارات العربية المتحدة	عُمان
2002	675,471,016	165,558,293	36,922,780	26,231,223	558,132,482	31,445,118
2004	1,122,460,786	291,783,876	72,516,650	52,753,353	1,327,213,133	30,506,062
2006	1,606,257,406	275,055,224	80,155,103	408,557,576	2,337,980,314	73,113,095
2008	3,110,792,207	573,673,886	403,739,523	1,233,365,556	8,666,602,101	226,365,837
2010	3,598,246,943	609,565,858	243,706,138	339,595,390	4,031,306,011	168,775,202
2012	5,847,654,814	569,045,914	367,441,778	723,827,865	11,771,152,573	321,309,283
2014	5,390,277,775	568,564,860	498,427,697	739,264,944	7,908,733,819	592,413,437
2016	5,007,310,081	542,013,548	321,060,980	710,225,376	9,108,146,146	292,885,446
2018	4,954,405,162	678,267,635	485,533,413	1,431,727,583	6,916,861,019	489,675,849
2020	4,200,000,000	700,000,000	350,000,000	1,600,000,000	8,000,000,000	850,000,000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر اللاتي :

TURKISH STATISTICAL INSTITUTE / FOREIGN TRADE ST ATISTICS DATABASE

https://biruni.tuik.gov.tr/disticaretapp/menu_ing.zul

(1)محمد غسان زلال، **"دور الاستثمار الاجنبي في تطوير الاقتصاد التركي بعد العام 2002"**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014م، ص.67.

ويتضح من الجدول (2) وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية إلى (675,471,016) مليون دولار اميركي عام 2002، ومن ثم زاد حتى وصل إلى (4200000000) مليار دولار اميركي لعام 2022،

كما وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا والكويت إلى (165,558,293) مليون دولار اميركي عام 2002، ومن ثم زاد حتى وصل إلى (569,045,914) مليون دولار اميركي لعام 2012، ومن ثم استمر بالزيادة حتى وصل إلى (700000000) مليون دولار اميركي عام 2020.

بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين تركيا والبحرين فقد وصل إلى (36,922,780) مليون دولار اميركي عام 2002، ومن ثم زاد حتى وصل إلى (367,441,778) مليون دولار اميركي لعام 2012، ومن ثم استمر بالزيادة حتى وصل إلى (350000000) مليون دولار اميركي عام 2020.

وأما نسبة حجم التبادل التجاري بين تركيا وقطر فقد وصل إلى (26,231,223) مليون دولار اميركي عام 2002، ومن ثم زاد حتى وصل إلى (723,827,865) مليون دولار اميركي لعام 2012، ومن ثم استمر بالزيادة حتى وصل إلى (1600000000) مليار دولار اميركي عام 2020. ومن ثم وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا والامارات العربية المتحدة إلى (558,132,482) مليون دولار اميركي عام 2002، ومن ثم زاد حتى وصل إلى (11,771,152,573) مليار دولار اميركي لعام 2012، ومن ثم بدأ بالتناقص حتى وصل إلى (8000000000) مليار دولار اميركي عام 2020.

وأما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين تركيا وعمان فقد وصل إلى (31,445,118) مليون دولار اميركي عام 2002، ومن ثم زاد حتى وصل إلى (592,413,437) مليون دولار اميركي لعام 2012، ومن ثم تناقص ،حتى وصل إلى (850000000) مليون دولار اميركي عام 2020 ([1]) .

الخلاصة : عمل حزب العدالة والتنمية على تبني العديد من السياسات التي تهدف للوصول إلى تحقيق كافة طموحات الحزب، من خلال زيادة وتحسين القوة والمكانة الدولية والإقليمية إلى تركيا، وذلك انسجاماً مع مكانتها، تحاول الدراسة اعطاء صورة واضحة عن سياسة تركيا الخارجية بعد العام 2002 ومحاولة بناء دورها ومكانتها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وخاصة بعد المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية من عدم الاستقرار منذ العام 2011، اذ كانت سياسة تركيا الخارجية تستخدم ادوات القوة الناعمة منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 ، لكن مع المتغيرات الحاصلة في المنطقة الشرق الأوسط ادت الى مراجعة شاملة في رؤيتها ومنظورها الذي تبنته في ادوات سياستها الخارجية واستخدام ادوات القوة الصلبة المتمثلة في التدخلات العسكرية في شمال العراق وسوريا بعد ان شعرت بالخطر على امنها القومي منذ العام 2014، امتلاك تركيا العديد من القواعد العسكرية خارج حدوها، والبدء من "بعشيقة" في شمال العراق والصومال، وصولاً لقاعدة الريان العسكرية في قطر ، والقواعد في قبرص الشمالية وأذربيجان، وتتجه تركيا الى زيادة قدراتها العسكرية،

([1])https://oec.world/en/profile/country/tur?deltaTimeSelector1=deltaTime1&depthSelector1=HS2Depth&flowSelector1=flow1&marketGrowthLabelSelector=marketGrowthLabelOption0&marketGrowthViewSelector=marketGrowthViewOption1&yearSelector1=exportGrowthYear26

اذ تعد تركيا من اقوى جيوش حجماً وكفاءة وتعد ثاني أكبر جيش بعد الجيش الامريكي في حلف الشمال الأطلسي، اذ تم ملاحظة ان لدى تركيا قوة عسكرية تتناسب مع حجم دورها الاقليمي، اذ تمتلك قدرة التصنيع العسكري المحلي وحصولها على المساعدات العسكرية من قبل الولايات المتحدة الامريكية اهلها لتكون قوة اقليمية مؤثرة في المنطقة, وعزز التطور الاقتصادي من مكانة تركيا فيما عرف باسم "الدولة النموذج أمام دول الشرق الاوسط"، وساهم بتوجيه الحكومة لصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الاقتصادي.

المـصـادر:

([1]) محمد معزز الحديثي، الرؤى الاستراتيجية الإقليمية والدولية للقوى الفاعلة بالشرق الأوسط، بحث مقدم لمؤتمر العلمي الثالث (الصراع والتنافس في الشرق الأوسط: روى متنافسة لنظام إقليمي جديد)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت ، 2019، ص7.

([2])عمر الحضرمي، "العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها"، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010م، ص284–290.

([3]) عمر خضيرات، "العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002–2012م"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الاردن، العدد (4/ب)، 2016 م، ص 515–516.

([4]) وليد رضوان، العلاقات العربية–التركية، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،2006م، ص382–383.

([5]) صبا رشيد ، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي منذ عام 2016: العراق وسوريا انموذجاً ،رسالة ماجستير ، جامعة النهرين،2019، ص 56.

([6]) علي حسن باكير ، العراق في حسابات الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، ص2.

([1]) علي حسين حميد، ثيواستراتيجيا الصراع في الشرق الأوسط: نحو بعد جديد لدراسة العلاقات الدولية، القاهره،2020م، ص 48.

([7]) أومود شوكري، امن الطاقة يحدد مصير اردوغان في الانتخابات التركية 2023، مقال، وحده أبحاث الطاقة ،2022/8/21، https://attaqa.net ، ساعة 12:00 pm

([8]) وكالة الاناظول الإخبارية، الاقتصاد التركي ينمو 11 بالمئة خلال العام 2021، https://www.aa.com.tr/ar ، 2022/2/28، ساعة 11.00 pm.

([9]) عماد الجاد، دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 103 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، 1991م، ص77-79.

([10]) علي زياد العلي ، تركيا وعقدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2019م، ص40

([11]) احمد داود اوغلو، "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،ط3، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون،2015م)، ص48

([12]) محي الدين أتامان، "اعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية"، في كتاب: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، ط2(قطر: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2018م)، ص 263-365.

([13]) ستيفن كينزر، العودة الى الصفر، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012م)، ص 253.

(*) المصدر: احمد حسين (واخرون)،" القوة الناعمة في المنطقة العربية: السعودية – تركيا –ايران دراسة في الاستراتيجيات والتأثير"،(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2018م)، ص 23- 27.

([14]) سعيد الحاج، "تركيا والعالم العربي في عهد حزب العدالة والتنمية"، في كتاب: تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مصدر سبق ذكره، ص ص 287-288.

([15])علي حسين باكير، "تحديات السياسة الخارجية"، مجلة البيان، العدد(315)، تشرين الثاني، لندن، 2013م، ص 54.

([16]) احمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العدد45، 2014م، ص23.

([17]) أحمد مشعان نجم، سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية، الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016م، ص183.

([18]) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي التركي تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، المركز الديمقراطي العربي، 2017م، ص149.

([19]) علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م)، ص 13-15.

([20]) عمر خضيرات، "العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002-2012م"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الاردن، العدد(4/ب)، 2016 م، ص 524.

([21])صدفة محمد محمود، "توظيف القوة الذكية في السياسات الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد(212)، نيسان، مركز الاهرام، القاهرة، 2018م، ص 24-25.

([22])سعيد الحاج، تركيا والعالم العربي في عهد حزب العدالة والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص300.

([23]) مجموعة باحثين،"حال الامة العربية 2017-2018"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2018م)، ص58.

([24]) تريندز للبحوث والدراسات، العلاقات التركية الشرق أوسطية وافاق التعاون الإقليمي، 2022م، ص3 ، تم الخول عند الساعه 11:12، https://trendsresearch.org/ar/insight/turkish-relations-in-the-middle-east18-2/ .

([25]) بلال خشيب، "اثر الصعود الاوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركية"،(انقرة: مركز ادراك للدراسات والاستشارات، 2018م)،ص 39.

([26]) فرحات بيرينججي: مراد يشيلطاش، سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير ، الأبحاث والدراسات، رؤية تركية، 2022. ص21.

([27])ترك برس،" تركيا.. الصناعات الدفاعية المحلية تضع بصمتها في 2018 "، تقرير ، 2019/2/18، (تم التصفح بتاريخ 2019/3/25)، للمزيد ينظر الرابط الاتي: http://www.turkpress.com/node/58003 ، وايضاً ينظر الى: طارق القزق، القوة الصلبة التركية الرؤي والتطبيقات، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، 2018/8/15 ، ص 3 .

(28)صبا رشيد الحيالي :محمد ياس خضير : ، الدوافع السياسية والعسكرية في التوجه التركي إزاء منطقة المشرق العربي،المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (2) ، 2020 ، ص 73–95.

([29]) بيتر د. ويزمان،" الانفاق العسكري وعمليات نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي 2017، ترجمة: عمر سعيد الايوبي وامين سعيد الايوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 156.